

بصفة تقبل الزوال او لا فان لم يكن فهو القتل وان كان فلا يخلو
 من ان يكون زوالها ممكنا من قبل الموصوف او لم يكن فان لم يكن
 فهو الزوال وان فلا يخلو من ان يكون تقير الملة بينهما ممكنا او لم يكن
 فان كان فهو اختلاف الدينين والاختلاف الدارين
قوله باب مصرفة الفروض ومستحقها هذا باب
 فيه الفروض ففسرها ايم السهام ومن يستحق تلك الفروض ما الفروض هي
 على قسمين مقدرة في كتاب الله تعالى ومقدرة بالاجماع والفروض هي
 المقدرة في كتاب الله تعالى ستة المصنف والرابع والثمن والثلاثان والثالث
 والسدس على التضعيف والتضمين فان المصنف ضعف الربع والربع
 ضعف الثمن والثلاثين ضعف الثلث والثلث ضعف السدس وان
 السدس ضعف الثلث والثلث ضعف الثلثين والثمن نصف الربع
 والربع نصف المصنف يمكن ذكر صورة في تحفة جميع المستحقين
 لجهة الفروض الستة بان تضع بين مقابلة النوع الاول من الفروض
 وهو المصنف والربع والثمن حدود قولنا **باب** وفي مقابلة النوع
 الثاني وهو الثلثان والثالث والسدس حدود قولنا **باب** كل

فكل حرف من هاتين لكاتين تقابل كل فرض من كل من النوعين
 فيزيد اشارة بكل حرف في مقابلة كل فرض الى عدد مستحق ذلك على
 حسب حساب يجد وتلك الصورة هكذا نصف **هـ** اشارة الى ان
 مستحق المصنف خمسة لان المراه في حساب يجد خمسة الزوج والبنت
 وبنت الابن والاخت لابن وام والاخت لابن **ب** اشارة الى ان
 مستحق الربع اثنتان لان الباء في حساب يجد اثنتان الزوج والزوج
 ثمن اشارة الى ان مستحق الثمن واحد لان الالف من حساب يجد
 واحد وهي الزوجة ثلثان **د** اشارة الى ان الثلثين اربعة البنات
 وبنات الابن والاحوات لابن وام والاحوات لابن **ك** اشارة
 الى ان مستحق الثلث اثنتان الام والاولاد لام سدس **ح** اشارة الى
 ان مستحق السدس سبعة بنات الابن والاخت لابن والجد وولد
 الام والاب والجد والام والفروض المقدرة باجماع دون الكتاب
 كتلت الباقي وهو فرض الام في احدي احوالها وكاتبه والشع
 غير ذلك في باب العول فان كلها بالاجماع ليست بمقدرة في كتاب الله
 تعالى ولذلك نريد المصنف في كتاب الله تعالى اخترا عن ذلك